

سياسة الدولة في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع و المأمول "دراسة حالة ولاية عين تموشنت"

أ. غيلاني عبد السلام

أستاذ مساعد

جامعة باتنة - الجزائر

د. على دهمان محمد

أستاذ محاضر

جامعة عين تموشنت - الجزائر

الملخص

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني من خال مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يساهم في تحقيق قيمة مضافة، توفير مناصب شغل، المساهمة في زيادة الناتج المحلي الخام، تنمية محلية..... إلخ. إلا أن هذا القطاع مازال يعاني العديد من الصعوبات والمشاكل التي تحد من استمراريته وتقلل من فعاليته، خاصة فيما يتعلق بجانب التمويل. ومن أجل تقليص من حدة هذه المشاكل قامت الدولة بإنشاء العديد من الأجهزة التي تهدف إلى تطويرها وتنميتها. ونجد من أهم هذه الهياكل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. **الكلمات المفتاحية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - التمويل - هياكل الدعم المالي - التشغيل.

. Abstract:

The sector of small and medium-sized enterprises is considered as an important sector in the national economy through its contribution to economic and social development which contributes to the achievement of value-added, Providing jobs, contributing to the increase in gross domestic product and local development etc.. However, this sector suffers from many problems and difficulties that limit its continuity and reduce its effectiveness particularly with respect to the funding aspect.

In order to minimize these problems, the state has create several structures and bodies, which aims to its The most important of these structures, the National Agency to support youth employment, National Fund for Unemployment Insurance and National agency for Management of Microcredit.

Keywords: Small and medium-sized enterprises, funding, financial support structures, employment.



مقدمة:

في ظل الأزمة والتحديات الاقتصادية والاجتماعية الحالية ثبت أنه من الآن فصاعدا تشكل المؤسسات المتوسطة والصغيرة العنصر اللازم للتكامل والتنوع الاقتصادي، كما أنها تشكل المصدر الأساسي للثروات والتشغيل والعامل الأساسي لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات. وتبقى هذه المسألة ذات أهمية كبيرة باعتبار الرهانات الكثيرة المتعلقة بها. وقد ظهرت فضائل المؤسسات المتوسطة والصغيرة عبر العالم خلال الأزمات الاقتصادية، بحيث أن هيئات الإنتاج هذه يتم إعادة تأهيلها بسهولة أكثر ولا تلجأ إلى التسريح إلا نادرا كما أنها تقاوم بشكل أحسن الضغوطات الخارجية بفضل قدراتها على تجنيد مواردها فمؤهلاتها المحلية المتوفرة أو السهلة المنال. وتقوم تنافسية هذه المؤسسات على مزايا الإبداع والحوار.

بالنسبة للجزائر فقد بذلت الحكومة منذ سنوات عديدة جهود تستحق الثناء في اتجاه المؤسسات وتطويرها وذلك بناء على ما أشار إليه برنامج الحكومة الذي يعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فاعلين أساسيين لنمو الشغل في الجزائر، بحيث أن تعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشيطة وذات إمكانيات هائلة للنمو، تمثل الوسيلة الأنجع للإنشاء السريع لمناصب شغل دائمة. كما يشير أنه لا تزال ثروات عديدة في مجال الشغل لم يتم استغلالها وذلك في كل مجالات النشاطات. وإن استثمار هذه الثروات يعني إنشاء مجال اقتصادي ملائم للاستثمار ولإنتاج بصفة عامة.

❖ إشكالية الدراسة: ما هو واقع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر؟ وما مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديدًا في التشغيل والقيمة المضافة والنتائج الداخلي الخام؟.

❖ فرضية الدراسة : تتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قدرات هائلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تبقى ضعيفة أمام التحديات والمعوقات التي تواجهها.

❖ أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى :

- التعرف على وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تراجع الدعم الحكومي لها .
- وزن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني (في التشغيل والقيمة المضافة والنتائج الداخلي الخام).
- التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عين تموشنت .

❖ أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة من خلال تشخيص وضعية وتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، والدور الذي تلعبه في تنويع الاقتصاد الوطني.

❖ منهج الدراسة : بناء على الإشكالية المطروحة وقصد الوصول إلى الأهداف المسطرة ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال جمع البيانات والمعلومات المساعدة على وصف وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة ، وكذلك معرفة وزن هذه المؤسسات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . من خلال التعرض إلى دراسة حالة ولاية عين تموشنت .

أولا. دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

أ.الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

1. **تقديمها:** أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بمقتضى قانون المؤرخ في 96/296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98/231 المؤرخ في 18 يونيو 1998 طبقا لهذا المرسوم تنشأ هيئة ذات طابع خاص بما تعرف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهي وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة تقوم بدعم ومتابعة المؤسسات



سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول "دراسة حالة ولاية عين تموشنت"

المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع، حيث يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها، يسيرها مجلس توجيه، ويديرها مدير عام، وتزود بمجلس مراقبة. وعلى هذا الأساس يمكن تعريفها على أنها: مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة باستثناء النشاطات التجارية البحتة والخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع.

2. مهامها: لعل من بين أهدافها الأساسية¹:

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
- إدماج نشاطات الشباب في آليات السوق.
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

3- أنواع الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة: تمول الوكالة نوعين من الاستثمارات²:

استثمار الإنشاء: يتعلق هذا النوع من الاستثمارات بإنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة في جميع النشاطات باستثناء النشاط التجاري يتخذ هذا النوع من الاستثمارات شكلين أساسيين:

- **التمويل الثلاثي:** وهو عبارة عن تركيبة مالية يساهم فيها ثلاثة أطراف (صاحب المشروع، مساهمة مالية شخصية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بقرض بدون فائدة، المؤسسة المصرفية بقرض مع الفائدة للمدى المتوسط).

الجدول رقم (01): نسبة التمويل الثلاثي و الثاني

التمويل الثاني		التمويل الثلاثي			
الوكالة	المستفيد	المؤسسة المالية	الوكالة	المستفيد	
29%	71%	70%	29%	01%	مبلغ الاستثمار 50000000
28%	72%	70%	28%	02%	مبلغ الاستثمار 10000000-5000001

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد على وثائق من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

استثمار التوسيع: يتعلق الأمر بتلك الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات المصغرة بهدف توسيع قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط أو في نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي لها. لكن وحتى يستفيد الشباب من التمويل الذي تقدمه الوكالة في إطار استثمار التوسيع لا بد من توفر بعض الشروط منها:

- تسديد نسبة 70% من القرض البنكي.
- تسديد قيمة القرض كاملا في حالة تغيير طريقة التمويل أو تغيير البنك.
- تسديد نسبة 70% من قيمة القرض البنكي في حالة التمويل الثنائي.
- تقديم تصريح يثبت وجود الاستثمار لمدة 03 سنوات في المناطق العادية و 06 سنوات حالة المناطق الخاصة.

4- تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) من حيث التمويل والنتائج المحققة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة تقديم مجموعة من الإحصائيات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاءها في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على المستوى الوطني، وذلك للوصول إلى نسبة المساهمة الفعلية في خلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة:

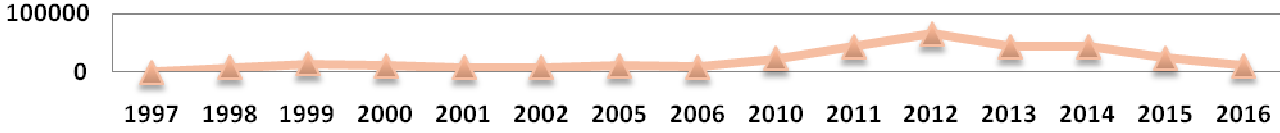
4-1. بالنسبة لعدد المشاريع المنجزة من طرف الوكالة: لقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة 2000-2016 ما يقدر بـ 11262 مشروع سنة 2016 مقابل 10704 مشروع سنة 2000 أي بزيادة تتعدى 5.20% مع العلم أن سنة 2012 قد شهدت انطلاق أكبر عدد ممكن من



سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول "دراسة حالة ولاية عين تموشنت"

المشاريع التي استفاد منها الشباب العاطل بعدد إجمالي قدر 65812 مشروع لتعرف بعد ذلك الوكالة انخفاضاً من حيث عدد المشاريع الممولة من طرفها وذلك نظراً للظروف المالية التي شهدتها البلاد خلال الآونة الأخيرة .

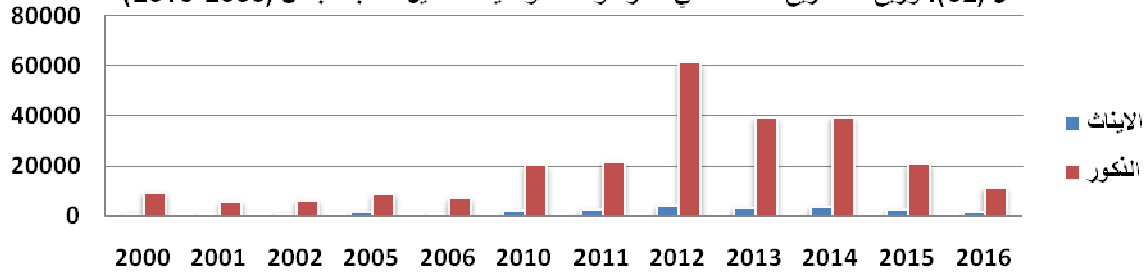
الشكل (01): عدد المشاريع المنجزة في إطار الوكالة الوطنية للتشغيل (2016-2000)



المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

4-2. بالنسبة لتوزيع المشاريع حسب الجنس: أما فيما يخص الحصيلة الإجمالية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ انطلاقتها الفعلية سنة 1997 فقد تم إنشاء 367980 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، منها 330791 مؤسسة خاصة بالذكور، و37189 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة بالإناث. لكن وعلى الرغم من ذلك تظل نسبة مشاركة المرأة الجزائرية في قطاع الأشغال نسبة محتشمة كون أن المشاريع المخصصة للإناث لا تتعدى نسبة 20% وهي نسبة محتشمة نوضحها أكثر من خلال الشكل الموالي:

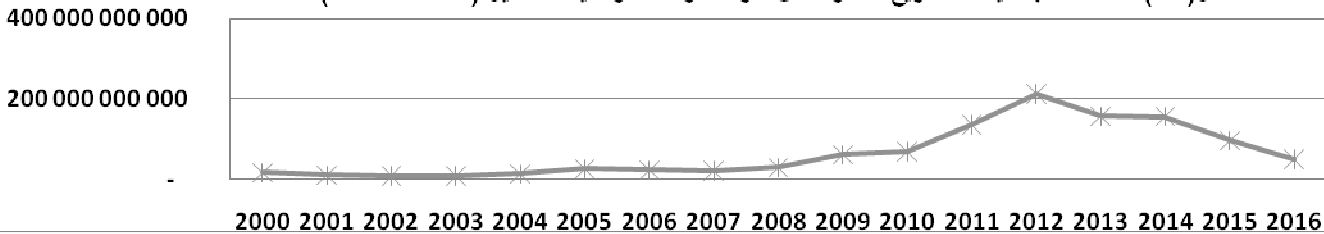
الشكل (02): توزيع المشاريع المحققة في إطار الوكالة الوطنية للتشغيل حسب الجنس (2016-2000)



المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

4-3. بالنسبة للتكلفة الإجمالية للمشاريع: إن تجسيد هذه المشاريع على أرض الواقع تطلب توفير التمويل اللازم لها وعلى هذا الأساس فقد قدرت التكلفة الإجمالية لحجم المشاريع المنجزة بـ 51934 مليون دج سنة 2016 مقابل 18222 مليون دج سنة 2000، أي بزيادة تتعدى 3371 مليون دج وهو مبلغ ضخم يعبر وبكل صراحة عن إرادة الحكومة وعزمها على تقليص من حجم البطالة خاصة لدى فئة الشباب (16-25 سنة) للبالغين (25 سنة فأكثر).

الشكل (03): التكلفة الإجمالية للمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل (2016-2000)



المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

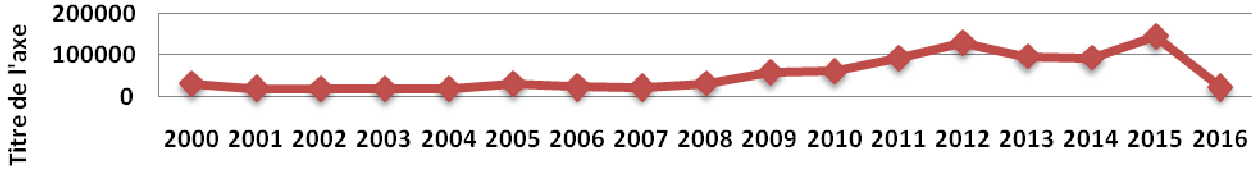
4-4. بالنسبة لعدد مناصب الشغل المستحدثة: نظراً للتسهيلات التي قدمتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عبر شبكتها المتكونة من 48 فرع على مستوى كل الولايات، وملحقاً 28 التي استحدثت ابتداءً من سنة 2009 على مستوى الدوائر. يختلف الولايات لتقريب الجهاز من الشباب والسماح لأكثر عدد منهم من الاستفادة من الامتيازات التي يمنحها لهم، وتقوم بمرافقتهم ومتابعة المستثمرين الجدد عبر مختلف مراحل إنشاء المشروع. وعلى هذا الأساس فقد أثمرت هذه الجهود من خلال توفير أكثر من 1444 ألف



سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول "دراسة حالة ولاية عين تموشنت"

منصب شغل سنة 2015 منها 138719 منصب للذكور و 5991 منصب شغل خاص بالإناث) وهي نسبة معتبرة مقارنة بسنة 2000 أين تم استحداث ما لا يتعدى 30000 منصب شغل. وهو ما سنوضحه من خلال الشكل الموالي:

الشكل (04): تطور عدد مناصب الشغل التي تم خلقها في إطار عروض الوكالة خلال الفترة (2016-2000)

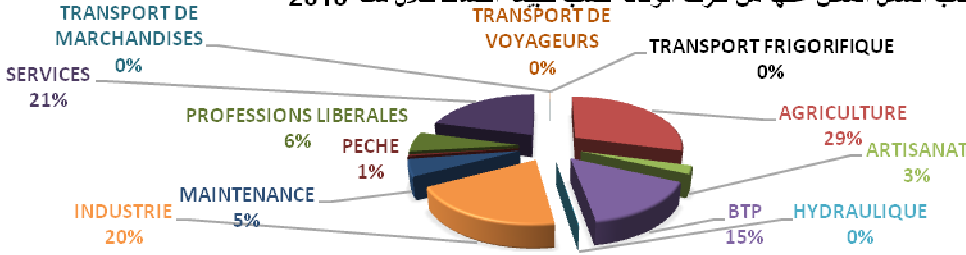


المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

4-5. بالنسبة لتوزيع المناصب حسب القطاعات: بالنسبة لتوزيع المشاريع حسب طبيعة القطاعات فقد كان التركيز الأكبر في بداية الأمر متركزا على المشاريع التي تقدم خدمات بنسبة 20% إضافة إلى قطاع النقل بصنفيه (نقل المسافرين ونقل السلع)، القطاع الحرفي والقطاع الفلاحي بنسبة تتراوح بين 14% و 17%.

لكن وخلال السنوات الأخيرة الماضية (سنة 2016) فقد لاحظنا أن النصيب الأكبر من حجم المشاريع الممولة من طرف الوكالة كان منصبا على النشاط الزراعي بنسبة 29% وكذا النشاط الصناعي بنسبة 20% هو ما يؤكد رغبة الحكومة في تحسيد إستراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة من شأنها أن تقلص من حجم العجز الحكومي خاصة من حيث المنتوجات الفلاحية والصناعية والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (05): توزيع مناصب الشغل المعلن عنها من طرف الوكالة حسب طبيعة النشاط خلال سنة 2016



المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

لكن في المقابل يوجد نسبة 5% من أصحاب القروض التي منحتها الوكالة قد عجزوا عن تسديد ديونهم المستحقة، من أصل 151 ألف قرض تم منحه منذ إنشاء الوكالة سنة 1996، منهم ما يقدر بـ 3781 مشروع مستحدث أعلن إفلاسه، وتوقف على النشاط لأسباب مختلفة، وهي تمثل ما نسبته 2.6 من العدد الإجمالي للقروض الممنوحة، قام صندوق الضمان بتعويض البنوك بشأنها وفقا للتنظيم المعمول به.

بالإضافة إلى ذلك تقدمت البنوك العمومية الخمسة المعنية بتمويل مشاريع تشغيل الشباب بطلبات تعويض لدى صندوق الضمان الذي أنشأته الدولة خصيصا لهذه الحالات، من أجل تعويض 3876% قرضا آخر تخص مشاريع تمر بصعوبات مالية وتسييرية إعاقته على دفع ديونها، أي بنسبة 2.6% من عدد المشاريع الممولة، وبالتالي فإن النسبة الإجمالية للمشاريع المستحقة العاجزة تقدر بـ 5.2%. وقد حصر المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أسباب تخلف تلك النسبة عن دفع مستحقاتها المالية إلى ثلاثة حالات هي³:

- الفئة الأولى: تتعلق بأصحاب المشاريع الاستثمارية التي فشلت مشاريعهم المنشأة، وبالتالي وجدوا أنفسهم عاجزين عن دفع ديونهم المتراكمة.



سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول "دراسة حالة ولاية عين تموشنت"

● **الفئة الثانية:** تتمثل في أصحاب المشاريع الاستثمارية، أخذت أموال القرض واختفت، أو فضل بعضها السفر إلى الخارج بتلك الأموال.

● **الفئة الثالثة:** تتمثل في أصحاب المشاريع الاستثمارية الذين قاموا بتحويل القروض إلى غير الوجهة المقررة لها. ومن جهة أخرى فقد أفادت التصريحات الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أن عدد المشاريع التي تم إنجازها طيلة الفترة الممتدة (1997-2016) قد بلغ 11352 مشروع، وقد عادت الحصة الأكبر منها لولاية الجزائر بـ 10026 مشروع لتليها بعد ذلك ولاية تيزي وزو بـ 6458 مشروع ثم ولاية وهران بـ 4856 مشروع.

إن هذه الأرقام في حقيقة الأمر لا تخفي التفاوت الجهوي بين ولايات الوطن بحيث أنه على الرغم من هذه الجهود إلا أننا التمسنا نقصا واضح من حيث إقبال بعض شباب ولايات الجنوب للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الوكالة وذلك بدليل أن أضعف نسبة من حيث المشاريع قد سجلتها ولاية اليزي بـ 324 مشروع، وكذا ولاية تندوف بـ 440 مشروع، وهو ما أثر سلبا على عدد مناصب الشغل المستحدثة خاصة على مستوى ولاية النعامة بـ 5043 منصب شغل وولاية اليزي بـ 2728 منصب شغل.

ب. الأجهزة المسيّرة من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:

1- التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG): وتعطى هذه المنحة لأفراد كل عائلة بدون دخل في مقابل مساهمة الشخص المستفيد بالقيام بأشغال ذات النفع العام، منظمة من قبل الجماعات المحلية (*collectivités locales*)، وقد حددت قيمة هذه الإعانات منذ شهر جانفي 2001، بـ 3000 دج للشهر (2800 دج للشهر في سنة 1997)، مقابل ثماني ساعات عمل في اليوم، وعلاوة على هذه المنحة، يتقاضى رؤساء الورشات منحة إضافية قيمتها 1200 دج للشهر⁴.

وتجدر الإشارة إلى أن أرباب العائلات وكذا الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم، المستفيدون من منحتي AFS و IAIG، وذويهم كلهم مؤمنين اجتماعيا، بحيث تتكفل الدولة بتسديد الاشتراكات إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) من طرف صندوق الدولة الموجه لدعم الفئات الاجتماعية المحرومة⁵.

ولقد قررت وزارة التضامن رفع قيمة منحة الشبكة الاجتماعية، والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة إلى 6000 دج للشهر، بدل 3000 دج للشهر⁶. هذا وقد أشارت بعض التقارير⁷ أن عدد مناصب العمل التي تم فتحها في إطار هذا البرنامج هو 271918 منصب عمل سنة 2011 مقابل 128000 منصب عمل تم توفيره سنة 1999.

2- الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO)

أنشأ هذا الجهاز سنة 1997، وهو يهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة لدى الشباب وبالأخص الفئة التي لا تتوفر على أي تأهيل خاص، تسمح ورشات الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة، الممولة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية من خلال قرض البنك العالمي، بإحداث مناصب شغل مؤقتة في قطاعات الطرق، الفلاحة، الغابات والري التي تسهل نشأة المؤسسات الصغيرة الخاصة مع تحسين الهياكل الأساسية والخدمات في المناطق المحرومة، تخضع هذه المشاريع إلى شروط البنك العالمي، وإلى دليل إجراءات وكالة التنمية الاجتماعية، خاصة بما يتعلق بكيفيات إبرام الصفقات وعمليات الدفع والصرف. تنظم علاقات ما بين القطاعات بموجب الاتفاقية الوزارية المشتركة رقم 06 المؤرخة في 1999/07/29.

ومن أجل تمويل الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة، يكلف مندوبي تشغيل الشباب الذين يقومون بتنسيق هذا البرنامج على المستوى المحلي، بإنجاز بطاقات فنية للمشاريع القطاعية الخاصة بولايتهم ويرسلون بطلبها إلى وكالة



سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول "دراسة حالة ولاية عين تموشنت"

التنمية الاجتماعية، ويشروعون بتفويض على أساس هذه الأخيرة محركي حسابها البنكي للولاية، في دفع مستحقات صغار المقاولين والمؤسسات الصغيرة بعد مراقبة الوثائق التبريرية الواجب إرسالها إلى الوكالة في الآجال المحددة. وقد سمح هذا البرنامج باستحداث عدد معتبر من مناصب الشغل في أوساط الشباب العاطلين من خلال توفير أكثر من 12200 منصب شغل سنة 2011 مقابل 41650 منصب شغل سنة 1999.

3- عقود ما قبل التشغيل (CPE): تم إنجاز برنامج عقود ما قبل التشغيل المخصص لتحريك العرض وتشجيع تشغيل حاملي الشهادات وطالبي منصب عمل لأول مرة بدون خبرة مهنية، يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل جهاز عقد ما قبل التشغيل باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب. وتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير هذا الجهاز. ويقع مركز هذا الجهاز لدى وكالة التنمية الاجتماعية. ويخص هذا البرنامج مكافحة بطالة الشباب للفئة التي تفوق أعمارهم 19 سنة، والحائزين على شهادة التعليم العالي، إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين (تقني سامي)⁸.

4- العمل المأجور بمبادرات محلية (ESIL): تم استحداثها سنة 1990، هي عبارة عن عقود عمل ترم لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد، لفائدة عمال يشتغلون في المرافق العمومية، وكانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و 12 شهرا⁹. ويتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية وتسييرها يتم من طرف وزارة العمل والضمان الاجتماعي. وقد لوحظ أن هذا الجهاز قد انحرف عن أهدافه المرسومة¹⁰.

ج. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

1- تقديم الوكالة : تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل وهي وكالة ذات طابع خاص. تتمثل في شبكة لامركزية تضم 49 تنسيقية ولائية، موزعة عبر كافة أرجاء الوطن وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر. تشكل الوكالة إحدى الوسائل الفعالة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص التخفيف من حدة البطالة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي وخاصة لدى فئة الإناث. وتنمية روح المقاولة التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي¹¹. وهو موجه إلى أشخاص بدون عمل ولكنهم قادرين على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريحة وعلى هذا يعتمد هذا الجهاز على منح قروض في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة (تصل إلى غاية 1000000 دج)، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل وتكون مرفوقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

2- المهام الأساسية للوكالة:

- ✓ تتمثل المهام الأساسية للوكالة فيما يلي :
- ✓ تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.
- ✓ دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- ✓ منح سلف بدون فوائد.
- ✓ إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.
- ✓ ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط .
- ✓ وبهذه الصفة تكلف الوكالة على وجه الخصوص بما يلي¹²:



✓ تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز .

✓ تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتنفيذ خطة التمويل

3- طرق التمويل المطبقة داخل وكالة تسيير القرض المصغر: بالنسبة للخدمات المالية التي تقدمها الوكالة فهي تعتمد على ثلاثة

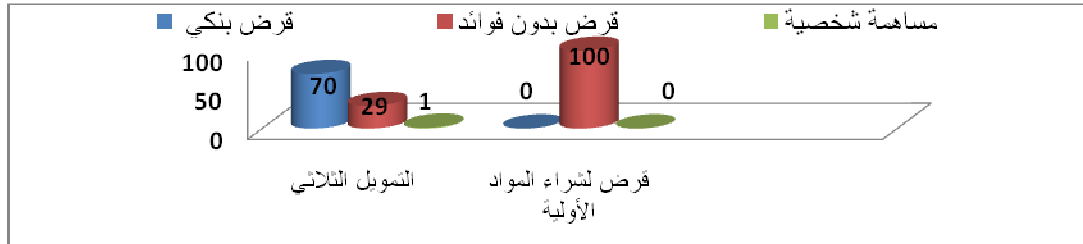
صيغ من التمويل وهي "13":

➤ **الصيغة الأولى:** وهي عبارة عن قروض موجهة لشراء مواد أولية لا تتجاوز قيمتها 40 000 دج موجهة لفئة معينة من الأشخاص كأصحاب الدخل الضعيف والمرأة الماكثة في البيت .

➤ **الصيغة الثانية:** قرض بدون فوائد موجه لشراء مواد أولية لا تتجاوز قيمته 250000 دج بالنسبة لولايات الجنوب، تمنحه الوكالة للمؤسسات المصغرة القائمة من قبل والتي هي في حاجة إلى هذا التمويل الذي يمكنها من شراء مواد أولية أو عتاد صغير ولا يشارك البنك في هذه الصيغة من التمويل على شرط أن يتم تسديد هذا القرض على مدة تتراوح بين 24 إلى 36 شهرا.

➤ **الصيغة الثالثة:** هو عبارة عن تمويل تشاركي بين صاحب المشروع - الوكالة - البنك (لإنشاء مشروع مصغر لا تتجاوز تكلفته 1000000 دج ويتم تسديده على 60 شهرا. وللتوضيح أكثر عن كيفية سير هذه العملية الشكل الموالي يبين ذلك بأكثر تفصيل:

• الشكل رقم (06): الصيغ التمويلية التي تعتمد عليها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر



المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

4- تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم سياسة التشغيل بالجزائر: تلعب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دورا بارزا في سياسة التشغيل بالجزائر وذلك باعتبار أن الوكالة قد منحت عددا معتبرا من القروض والذي قدر بـ 796 333 قرض (62.4% للنساء، 17.9% للرجال). وقد ساهمت هذه الجهود في التقليل من عدد الشباب البطالين، حيث قدر العدد الإجمالي للوظائف التي تم استحداثها بـ 1202270 منصب شغل (منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 31608-2017) 73% منها وظائف خاصة بالنساء و16% هي وظائف خاصة بالرجال. وللتوضيح أكثر الجدول الموالي يظهر لنا التطور الحاصل في عدد المناصب المستحدثة من قبل الوكالة :



سياسة الدولة في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول "دراسة حالة ولاية عين تموشنت"

الجدول(02) : تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة الممتدة من 2005-2017

السنة	عدد المناصب	الذكور	الاناث
2005	4994	932	2397
2006	33332	7956	14265
2007	25847	6103	11128
2008	63149	18205	23894
2009	91101	27542	33192
2010	77934	19243	32713
2011	161417	39294	58317
2012	219641	58829	87598
2013	166053	39398	71304
2014	176315	41380	76163
2015	126152	28238	55863
2016	32045	8948	12415
2017	24294	4350	11846
المجموع	801513	300418	501095

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz بتاريخ: 2017-11-06

4-1. توزيع القروض حسب نمط التمويل: حسب الإحصائيات الواردة عن الوكالة فقد بلغ العدد الإجمالي للقروض الممنوحة منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 31 أوت 2017 بـ 801 052 منها 90 % موجهة لشراء المواد الأولية . كما هو موضح بالجدول الموالي:

الجدول رقم(03): توزيع القروض حسب نمط التمويل

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة حسب البرامج (%)
عدد القروض بدون فوائد لشراء المواد الأولية	723 120	90,22%
عدد القروض بدون فوائد لإنشاء مشروع	77 932	9,79%
المجموع	801 052	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz بتاريخ: 2017-11-06

4-2. توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس والفئة العمرية : نظرا للتسهيلات الممنوحة من طرف الوكالة في منح القروض ، فقد لاحظنا أن فئة النساء هم أكبر إقبالا للاستفادة من الخدمات الممنوحة من أجل تجسيد مشاريع مصغرة (خاصة فيما يتعلق بالنشاطات التقليدية). وفيما يلي يستعرض الجدول توزيع طلب القروض على المستوى الوطني حسب جنس المستفيد وقطاع النشاط للمستفيد:



سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول "دراسة حالة ولاية عين تموشنت"

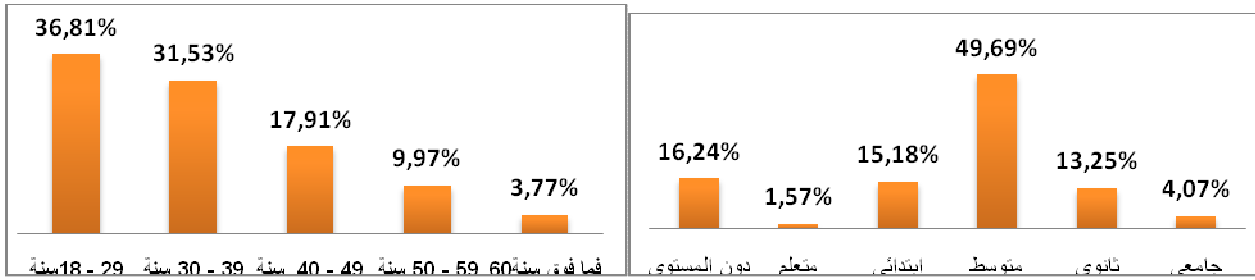
الجدول رقم (04) : يوضح توزيع طلب القروض حسب الجنس (

النسبة (%)	العدد	جنس المستفيد
62,44%	497 194	نساء
17,91%	4 350	رجال
%100,00	796 333	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz بتاريخ: 2017-11-06

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النساء هن الأكبر حصة وطنيا من حيث الاستفادة من القروض الممنوحة بنسبة 62.44 % ويليهن الرجال بـ 37.56 % وهو ما يفسر أن النساء الأكثر اهتمام بقروض شراء المواد الأولية من أجل شراء مواد النسيج والخياطة (صناعات تقليدية). أما بالنسبة للفئة العمرية فقد لاحظنا أن الشريحة الأكثر استفادة من القروض الممنوحة هي فئة الشباب بين 18-29 سنة بعدد إجمالي يقدر بـ 295 037 مستفيد ثم يليه فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 30-39 سنة بعدد إجمالي قدر بـ 252 747 مستفيد، مع الإشارة أن معظم هؤلاء الشباب هم ذوي مستوى تعليمي محدود (متوسط) بنسبة 49.69 % من العدد الإجمالي للمستفيدين (وذلك طبعا في ظل إقبال محتشم لفئة ذوي الشهادات العليا بنسبة لا تتعدى 04 %، والشكل الموالي يبين ذلك بأكثر تفصيل:

الشكل (07): توزيع القروض حسب الشريحة العمرية الشكل (08): توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم



المصدر: من إعداد الباحثان استنادا على الوكالة الوطنية لتسيير القرض

المصغر www.angem.dz

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا على الوكالة

الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz

3-4. توزيع القروض حسب الأنشطة الممولة من طرف الوكالة: تقوم الوكالة بتمويل عدة نشاطات ، وحسب ما ورد من إحصائيات عن الوكالة فقد بلغ عدد القروض الممنوحة بـ 801 513 وقد كانت الحصة الأكبر منها إلى النشاطات المتعلقة بإنشاء الصناعات الصغيرة بنسبة 38,73 % ويليهما قطاع الخدمات بنسبة 20.78 % وللتوضيح أكثر الجدول الموالي يبين ذلك :

الجدول رقم (05) : توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

المجموع	الصيد البحري	التجارة	الصناعة التقليدية	الخدمات	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الزراعة	
801 513	758	3 164	139 617	166 534	68 134	310 426	112 880	عدد القروض
%100	%0,09	%0,39	%17,42	%20,78	%8,50	%38,73	%14,08	النسبة (%)

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz بتاريخ: 2017-11-06



4-4. الخدمات غير المالية الممنوحة: إضافة إلى الوظائف المالية التي تقدمها الوكالة، فهي أيضا تعمل على تقديم وظائف أخرى غير مالية متعددة خاصة ما يتعلق بدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عملية التكوين للأشخاص المستفيدين، وحسب ما ورد من إحصائيات عن الوكالة فقد بلغ عدد الأشخاص الذين تم تكوينهم 167103 مستفيد من بينهم 87926 مستفيد تم تكوينهم على كيفية تسيير مؤسسات جد مصغرة (GTPE).

د - جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

1- نشأته: تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 188 - 94 المؤرخ في 06 جويلية 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، حيث يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي. لكن إلى من يتوجه هذا الصندوق؟

كل شخص بالغ من العمر 35 إلى 50 سنة، مقيم بالجزائر ومسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ 6 أشهر على الأقل طالبا للتشغل، أو مستفيد من نظام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، لا يشغل أي منصب عمل مأجور عند تقديمه لطلب الإعانة، ولم يستفد من قبل من إعانة عمومية في إطار إحداث النشاط، أن يملك مؤهلا مهنيا أو معارف أدائية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به، لا يكون قد مارس نشاط لحسابه الخاص منذ 12 شهرا على الأقل، يكون قادرا على تجنيد مساهمة شخصية أو تقديرية أو عينية في شكل مساهمة في الترتيب المالية المشروعة¹⁴.

2- طرق التمويل المطبقة: يقوم هذا الصندوق بتمويل كافة نشاطات الإنتاج والخدمات باستثناء نشاط إعادة البيع دون تحويل المنتج كما يقوم بتمويل النشاطات المحدثة في القطاعات الفلاحية، والصيد البحري والري وفي المناطق الخاصة، ولايات الجنوب والهضاب العليا.

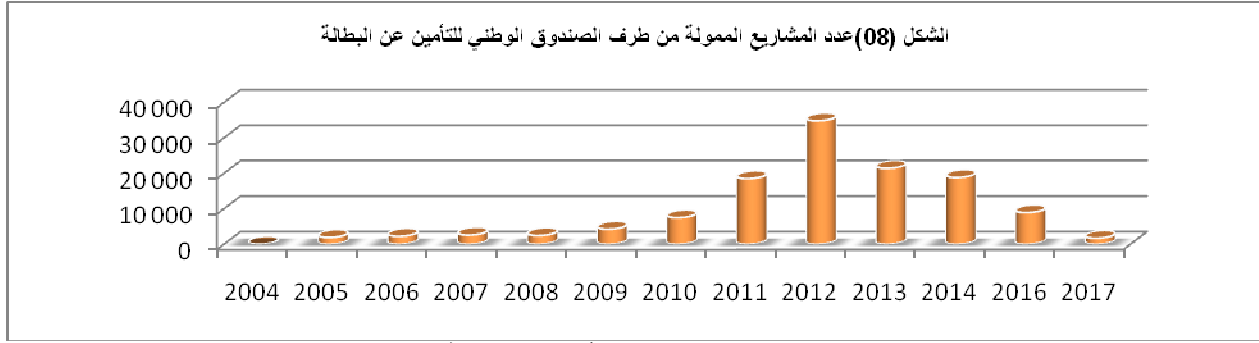
أما بالنسبة لكيفية التمويل فتقدر التكلفة الإجمالية للاستثمار بعشرة (10) ملايين دينار كحد أقصى، بينما الحد الأدنى للمساهمة الشخصية على مبلغ الاستثمار الخاص بالمشروع المقرر محدد حسب المستويين الآتيين:¹⁵

- المستوى الأول 01%: من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يقل هذا الاستثمار عن خمسة ملايين دج أو يساويه.
- المستوى الثاني 02%: من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يزيد هذا الاستثمار عن خمسة ملايين دج ويقل عن عشرة ملايين دينار أو يساويه.
- بينما يتغير مبلغ القروض غير المكافأة بحسب كلفة استثمار إحداث النشاط ولا يمكن أن يتجاوز:
- 29%: من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يقل هذا الاستثمار عن خمسة ملايين دينار أو يساويه.
- 28%: من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يزيد هذا الاستثمار عن خمسة ملايين دينار ويقل عن عشرة ملايين دينار أو يساويه.

3- تقييم دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

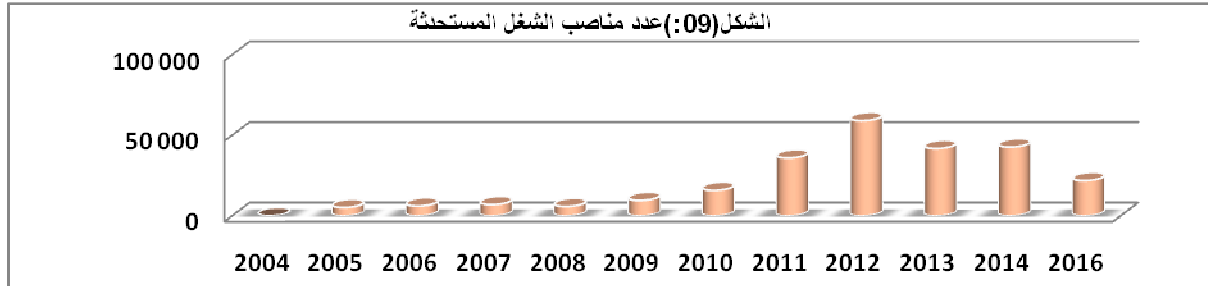
3-1. من حيث عدد المشاريع الاستثمارية: لقد عمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في خلق عدد معتبر من المشاريع وصل عددها 140 397 مشروع وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2004-2017. منها 126 494 مشروع خاص بالذكر، و 13 903 مشروع خاص بالإناث. لكن الشيء الملاحظ هو انخفاض حجم المشاريع التي يدعمها هذا الصندوق ابتداء من سنة 2013 حيث سجلنا تراجعاً في عدد المشاريع بأكثر من 33000 مشروع. و سبب ذلك طبعاً هو تراجع الدعم الحكومي لهذا الصندوق و الشكل الموالي يبين لنا ذلك:





المصدر: من إعداد الباحثان استنادا على إحصائيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة www.cnac.dz بتاريخ: 20-11-2017

ب. من حيث عدد مناصب الشغل: حسب الإحصائيات الواردة عن الصندوق فقد لاحظنا بأن هذا الجهاز له تطور معتبر في عدد المشاريع خاصة خلال الفترة الممتدة 2004-2017 حيث ساهم بخلق عدد معتبر من مناصب الشغل وصل عددها إلى حدود 292 942 منصب منها 257 661 منصب خاص بالذكر و 35 281 منصب خاص بالإناث. لكن و نتيجة الانخفاض الحاد في عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق (ابتداء من سنة 2012) فقد كان لذلك وقع سلبي علي قطاع التشغيل من خلال تراجع عدد المناصب المستحدثة بأكثر من 182000 منصب شغل، كما هو موضح في الشكل الموالي:



المصدر: من إعداد الباحثان استنادا على إحصائيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة www.cnac.dz بتاريخ: 20-11-2017

ه. وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI):

1- تقديم الوكالة: أنشئت كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة، بمقتضى نص المادة السابعة من قانون ترقية الاستثمار الصادر في 1993 "16" على أن تحدد صلاحيتها وتنظيمها وسيرها فضلا عن الصلاحيات المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي عن طريق التنظيم. و صدر هذا التنظيم لاحقا في شكل المرسوم التنفيذي رقم 94 جوان 1994، حيث اعتبر الوكالة في صدر المادة الأولى منه، كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية رئيس الحكومة، وهي مكلفة بمرافقة ومساعدة المشاريع لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلقة بإقامة استثماراتهم، من خلال إنشاء شبك موحد وحيد يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشروعات، وذلك بغية تقليص آجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشروعات، بحيث لا تتجاوز 60 يوما.

2- دور الوكالة: مهام الوكالة في إطار مرافقة المؤسسة الصغيرة تعمل الوكالة بمقتضى نظامها الأساسي على مرافقة الاستثمار من خلال المهام التالية:

- تقوم الوكالة في إطار نشرات أو ضمن ندوات، وأيام دراسية بتحسيس المنشئين المحليين، والأجانب بفرص الاستثمار المتاحة، وبحجم المزايا الممنوحة من طرف الدولة.
- مهمة منح المزايا المقررة في قانون ترقية الاستثمار، وتمنح هذه المزايا بناء على قرار الوكالة بعد تقويم قبلي لمشاريع الاستثمار.



سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول "دراسة حالة ولاية عين تموشنت"

- تتكفل الوكالة بمتابعة الاستثمارات عبر مستويين مستوى أول ويتعلق بالمستثمر، حيث تتأكد من كونه لا يعترضه أي عائق في إنجاز استثماره، ومساعدته عند الحاجة لدى الإدارات والهيئات المعنية بصفة أو بأخرى، ومستوى ثاني اتجاها السلطات العمومية، أين تتأكد من مدى احترام القواعد، والالتزامات المتبادلة والمبرمة مع المستثمر مقابل المزايا الممنوحة له.
- لكن لم يمر وقت طويل حتى تبين النتائج الضعيفة التي حققتها هذه الوكالة بسبب مركزية الشباك الوحيد لها وكذا محدودية الهيئات التي تقوم بتقديم الدعم اللازم للمستثمرين، إذ بقي المستثمر دائما يعاني من بيروقراطية الإدارة خاصة في مرحلة إنشاء المشروع، حيث أنها تتسم ببطء في الإجراءات، وهذا ما دفع بالسلطات الحكومية إلى إصدار قانون جديد للاستثمار يتماشى والتطورات الاقتصادية الراهنة من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار¹⁷.

و. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

- 1- تقديم الوكالة: أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001، وذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الاستثمارية وتعزيز التشاور بين كل الإدارات المعنية بإنشاء وتطوير ثقافة الاستثمار والريادة.
- 2- أهداف الوكالة: تهدف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى تشجيع الاستثمار الخاص والعام المحلي والأجنبي دون تمييز، وفي هذا الإطار تنوّل على الخصوص ما يلي¹⁸:

- تجميع الإدارات والهيئات المعنية المخول لها قانونا توفير الخدمات الضرورية لتحقيق الاستثمار في شباك وحيد (لدى كل هيكل لا مركزي من مراكزها العشرة الموزعة عبر أنحاء التراب الوطني).
- ترقية وإدارة مختلف العناصر التي من شأنها تشجيع الاستثمار، وذلك عن طريق توفير الدعم والمعلومات للمستثمرين (الخليين والأجانب).

- الرقابة والإشراف على المشاريع الموروثة عن وكالة دعم وترقية الاستثمار، والتي قدرت بـ 48000 مشروع.

3. دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في خلق المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: تقدم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للمستثمرين الوطنيين والأجانب جملة من الخدمات مجانا حيث¹⁹:

- تطلع المستثمرين من خلال موقعها على الانترنت خاصة وركائزها الدعائية ومختلف نقاط الاستعلامات.
- تستقبل وتنصح وتصحّب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية والجهوية.
- تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بإنصاف وفي آجال قصيرة.
- تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية لقرارات التشجيع على الاستثمار.
- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.
- مرافقة وتوجيه وتقديم جميع التسهيلات للمستثمر من أجل القيام بالاستثمار المرغوب.

من خلال دور الوكالة نلاحظ أنها تنوّل تسهيل الاستثمار في الجزائر، أما دورها في التمويل فلا يتعدى تغطية الإعفاءات الممنوحة (الضريبة على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في الاستثمار، رسم نقل الملكية) أي المصاريف الجبائية، الشبه جبائية والإدارية والتي من المفروض أن تدفعها المؤسسة، تقوم الوكالة بدفعها نيابة عنها أو بالأحرى يقوم صندوق دعم الاستثمار بدفعها.

4. تقييم نتائج الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من حيث التمويل والنتائج المحققة:

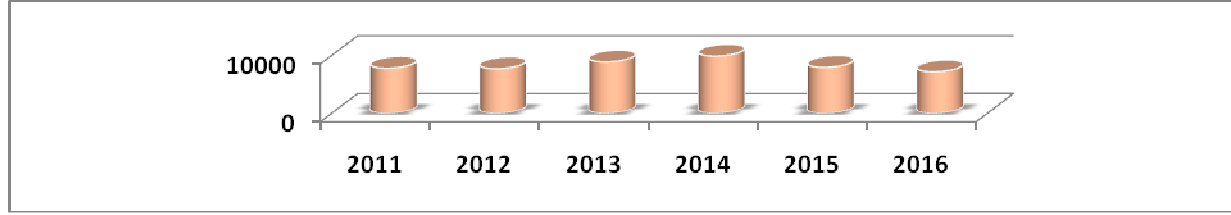
- 4-1. دور الوكالة في دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية جانب الاستثمار: لعبت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار دورا فعالا في دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة للصلاحيات الواسعة التي منحت، باستثناء اتخاذ



سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول "دراسة حالة ولاية عين تموشنت"

القرارات الفردية في مجال توزيع العقار الصناعي، وشهدت المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة زيادة بمعدل متزايد خاصة خلال الفترة الممتدة من 2000-2016 والجدول التالي يبين ذلك:

الشكل (10): تطور عدد الاستثمارات المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار



المصدر: من إعداد الباحثان استنادا على:

Bulletin d'information Statistique N-18-19-20-21-22-2324-25-26-27, Edition 2011-2016, sur le site : www.mipi.dz

إذن ومن خلال الشكل يتضح لنا الانخفاض العددي في عدد المشاريع المنجزة من قبل الوكالة الوطنية لتوطير الاستثمار باعتبار أن عدد المشاريع قد انخفض من 9903 مشروع سنة 2014 إلى 7185 مشروع سنة 2016 أي بنسبة انخفاض 27.44% وهي نسبة معتبرة. ومن جهة أخرى فقد لاحظنا أن هناك سيطرة للقطاع الخاص على حساب القطاع العام من حيث عدد المشاريع التي تقدر بـ 5987 مشروع أي بنسبة 98,48% بقيمة مالية تصل إلى 830 282 مليون دينار مع استحداث 119 339 منصب شغل. في المقابل يساهم القطاع العام بحوالي 113 مشروعا فقط، لكن بقيمة مالية مهمة ومعتبرة تصل إلى 622 004 مليار دج، مع استحداث حوالي 21 206 منصب شغل. وفي الأخير فإن القطاع المختلط يساهم بحوالي 4 مشاريع وبقيمة مالية تعادل 263 850 مليار دج.

الجدول (06): الاستثمارات المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار حسب طبيعة القطاع (سنة 2013)

عدد المشاريع المصرح بها		تكلفة الاستثمار		مساهمتها في التشغيل	
القطاع الخاص	598 7	98,48	830 282	48,38	119 339
القطاع العام	113	1,46	622 004	36,24	21 206
القطاع المختلط	4	0,05	263 850	15,37	8 398

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا على:

Bulletin d'information Statistique N-18-19-20-21-22-2324-25-26-27, Edition 2011-2016, sur le site : www.mipi.dz

أما بالنسبة لتوزيع الاستثمارات المنجزة من طرف الوكالة حسب طبيعة النشاط فقد لاحظنا أن توجهات الوكالة قد كانت منصبية نحو دفع عجلة التنمية بقطاع النقل والأشغال العمومية وذلك باعتبار أن:

- بالنسبة لقطاع النقل: فقد خصص له أكثر من 50% من حجم المشاريع المنجزة من طرف الوكالة بتكلفة إجمالية قاربت 174 327 مليون دج.
 - أما بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية والذي استفاد بنسبة 19% من حجم المشاريع التي تدعمها الوكالة بتكلفة مالية قدرت بـ 191 646 مليون دج (سنة 2015).
 - أما فيما يخص قطاع الصناعة فحصلته من إجمالي المشاريع التي تدعمها الوكالة لم تتعدى نسبة 15% بتكلفة إجمالية قدرت 111 695 55 مليون دج كأعلى حد (سنة 2016).
- أما فيما يتعلق بالقطاعات الأخرى فحصلتها كانت محتشمة تراوحت بين 1% و 12%. وللتوضيح أكثر الجدول الموالي يبين ذلك بأكثر تفصيل:



سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول "دراسة حالة ولاية عين تموشنت"

الجدول (07): توزيع الاستثمارات المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار حسب طبيعة النشاط

عدد المشاريع	النقل	الأشغال العمومية	الصناعة	الخدمات	السياحة	الصحة	الصناعة التقليدية
2012	3864	1460	1135	955	136	80	84
2013	4183	1775	1544	1022	121	88	157
2015	2 572	1 468	2 124	1176	232	134	244
2016	2061	912	2509	1054	298	142	209
2012	65534	123558	328762	34252	94182	20356	6447
2013	105392	191646	1091878	148857	138692	14587	25083
2015	174 327	126 371	755 397	194 152	139180	30489	53 498
2016	119162	92621	1116955	191691	203560	47525	67530

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا على:

Bulletin d'information Statistique N-18-19-20-21-22-2324-25-26-27, Edition 2011-2016, sur le site : www.mipi.dz

4-2. دور الوكالة في دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية جانب التشغيل

أما فيما يخص مناصب الشغل التي تم استحداثها من طرف القطاع القانوني فإننا نلاحظ أن هناك نفس التوجهات مع القطاع الأول (الخاص) وذلك بـ 119 339 منصب شغل مستحدث أي بنسبة 80.12% من المجموع. في حين أن القطاع العام استحدث 21 206 منصب عمل ما يمثل نسبة 14.24%، وأخيرا يأتي القطاع المختلط الذي استحدث 8398 منصب عمل أي بنسبة 5.64% فقط.

أما من حيث القطاعات فقد لاحظنا بأن قطاع الصناعة يوفر أكثر من 94000 منصب شغل أي بنسبة 59% حجم المناصب، ثم يليه قطاع الخدمات بـ 18100 منصب شغل أي بنسبة 11%، ثم يليه قطاع السياحة بـ 15647 منصب شغل بنسبة 10%، ثم قطاع الأشغال العمومية بنسبة 9%، وقطاع الصحة والصناعات التقليدية بنسبة 3-02% على التوالي. ومن هنا يظهر لنا جليا ضعف مساهمة قطاع الصناعة كون أن عروض التشغيل التي يقدمها لا تعكس المبالغ المالية التي تنفق على المؤسسات الناشطة بهذا المجال. وللتوضيح أكثر الجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول (08): توزيع مناصب الشغل المستحدثة حسب طبيعة القطاع

	النقل	الأشغال العمومية	الصناعة	الخدمات	السياحة	الصحة	الصناعة التقليدية
2012	14368	26965	31482	8325	6072	2615	1108
2013	16611	40844	62525	16427	8694	1536	2306
2015	19 459	32 887	71 362	14 945	7 017	2 076	2 895
2016	13683	15204	94134	18119	15647	3981	3646

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا على:

Bulletin d'information Statistique N-18-19-20-21-22-2324-25-26-27, Edition 2011-2016, sur le site : www.mipi.dz

ثانيا. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع المأمول وحتمية الإصلاح

1. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: إن جميع الدراسات والمؤشرات الإحصائية لتقييم أوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد كشفت بوضوح عن وجود نقائص كبيرة في مجال الإعلام والتعريف. إن مختلف المصادر المتوفرة غير كافية لوحدها على إعطاء صورة صادقة عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى مشاكل المعطيات الإحصائية وإلى نقائص أنظمة التسجيل والمتابعة على المستويين القانوني والجبائي. وعلى الرغم من ذلك يشير الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي "CNAS" باعتباره أكثر مصداقية عن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأجراء كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة الممتدة 2001-2016

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
م.ص.م القطاع الخاص	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293946	392013	455398
م.ص.م القطاع العام	778	778	778	788	874	739	666	626	591
الصناعات التقليدية	64677	71523	79850	86732	96072	106222	116347	126887	169080
السنة	2010	2011	2013	2014	2015	2016			
م.ص.م القطاع الخاص	618515	658737	747 387	851 511	934 569	1022621			
م.ص.م القطاع العام	557	572	547	542	-	390			
الصناعات التقليدية	-	146 881	168 801	194 562	-	-			

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا على:

Bulletin d'information Statistique N-18-19-20-21-22-2324-25-26-27, Edition 2011-2016, sur le site : www.mipi.dz

من خلال الملاحظة الأولية للجدول يمكن استخلاص النقاط التالية:

- ومع هذا التطور العددي نتيجة الاهتمام المتزايد إلا أننا نقرأ بأن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر مازال صعبا خاصة في هذا الظرف المتميز بالانفتاح الاقتصادي مع أنه ينتظر منها تلبية الحاجيات الوطنية المتنوعة والمساهمة في دفع عجلة التنمية في البلاد بتغيرات كبيرة ومنتالية ومتسارعة في مختلف مكونات محيطها .
- كما يلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مؤسسات القطاع الخاص هي الأكبر باعتبارها تفوق نسبة 70% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك إلى السياسة التي انتهجها بنك الجزائر بتخفيض معدلات الفائدة على القروض المقدمة لهذا القطاع. في حين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فهي تمثل نسبة قليلة كما أنها تشهد تراجعا سنة بعد أخرى وذلك يرجع بالأساس إلى خصوصية العديد من المؤسسات.
- إن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يكن له وزن كبير في الاقتصاد الجزائري بحكم أنه عادة ما يقاس وزن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد من خلال مؤشرين أساسيين هما:
 - ✓ كثافة المؤسسات بالنسبة لكل 100.000 نسمة .
 - ✓ عدد المؤسسات المنشأة في السنة لكل 100.000 نسمة .

إذا قمنا بقياس كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لكل 100.000 نسمة فإننا نلاحظ أن عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها يبقى غير كافٍ. ففي بداية سنة 2017 ، تم الإعلان أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ 935.000 من جميع الأسس القانونية. وهذا يعطي نسبة ما يقرب 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل 1000 نسمة، وهو ما يشكل نسبة منخفضة جدا



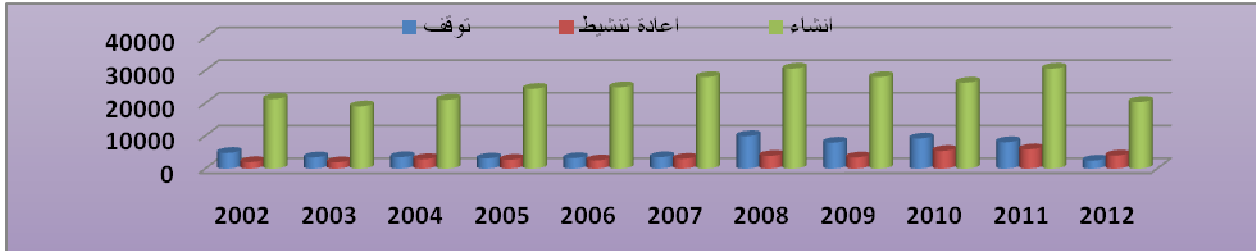
سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول "دراسة حالة ولاية عين تموشنت"

بالمقارنة مع معايير المنطقة والبلدان ذات الدخل مماثل. في حين أن الدول المتقدمة قد استطاعت أن تحقق معدلات أكبر بكثير على غرار الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل نمو تعدى 5300 مؤسسة لكل 100.000 نسمة، واليابان بـ 3700 مؤسسة. وعلى هذا الأساس هذه الأرقام لا تعكس بناتا الجهود الحكومية ومساعدتها لتطوير القطاع.

ومن جهة أخرى فقد أشارت الدراسات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها غير قادرة على الصمود والتصدي لظروف المنافسة بالسوق سواء أمام المؤسسات الأجنبية أو المؤسسات المحلية التي تنشط بطريقة غير رسمية²⁰.

إضافة إلى ذلك فقد أشارت بعض الدراسات والتقارير الخاصة بالوزارة أن عدد المؤسسات المنشأة قدر بـ 273947 مقابل 58894 مؤسسة ممتدة أي ما يقارب 21% من المؤسسات الناشئة تموت والذي يقارب معدل 25000 مؤسسة سنويا وهو رقم كبير ودون المستوى المسطر نظرا للإمكانيات المسخرة من طرف الدولة. والشكل الموالي بين ذلك بأكثر تفصيل:

الشكل (11): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002-2012



Source :

- Bulletin d'information Statistique N-18-19-20-21-22-2324-25-26-27, Edition 2011-2016, sur le site : www.mipi.dz
- Farida Nemiri, les pme et l'emploi en Algérie une diversité de dispositifs d'appui pour quels résultat, les cahiers de créad n°110, 2014, p 55.

من جهة أخرى فتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات قد أثبت أن ما يقارب 50% يشغله قطاع الخدمات يليه قطاع البناء الأشغال العمومية والري الذي استحوذ كذلك على الثلث. ويرجع ذلك كون هذه القطاعات لا يتطلب خبرات تقنية كبيرة وذات مخاطرة منخفضة وتدر بأرباح كبيرة هذا ما يدفع منشئي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التوجه نحو هذه القطاعات. أنظر الشكل الموالي:

الجدول (10): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجدول

2016		2015		2013		قطاع النشاط
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
1.06	6130	1,05	5 625	1.01	4458	الزراعة
1.06	2767	1,05	2 639	0.50	2217	الطاقة والمناجم والخدمات المرتبطة بها
30.36	174848	31,34	168 557	33.26	147005	البناء الأشغال العمومية والري
15.56	89597	15,56	83 701	16.03	70840	الصناعات التحويلية
52.54	302564	51,57	277 379	49.20	217444	الخدمات

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا على:

Bulletin d'information Statistique N-18-19-20-21-22-2324-25-26-27, Edition 2011-2016, sur le site : www.mipi.dz



سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول "دراسة حالة ولاية عين تموشنت"

إذن فهذه الأرقام تبين عن عدم التوازن الكبير في التوزيع على القطاعات فمثلا قطاع الفلاحة يمثل 1% وهذا ضئيل جدا خاصة وأن قطاع واعد وبديل لقطاع المحروقات خاصة مع انهيار أسعار البترول وبالتالي توجب على الدولة إعادة صياغة سياساتها لتوجيه منشئي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو القطاعات الحساسة البديلة لقطاع المحروقات .

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تتوزع بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد فهي تتميز بتمركز أغليبتها في 12 ولاية بنسبة أكبر من 52% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا وتمثل أربع ولايات هي الجزائر (بنسبة 11%) تيزي وزو، وهران، بجاية حوالي 27% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- وزن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني: إن المؤسسات الصغرى والمتوسطة تلعب دورا معتبرا في اقتصاديات كل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كما أن نسبة 99% من مؤسسات أغلب البلدان الأعضاء هي مؤسسات صغرى ومتوسطة. إجمالاً، توفر هذه المؤسسات الصغرى والمتوسطة من 40 إلى 80% من مناصب الشغل المأجورة وتساهم بنسبة 30 إلى 70% من الناتج الداخلي الإجمالي. وتساهم المؤسسات الصغرى والمتوسطة بأكثر من نصف الناتج الداخلي الإجمالي للقطاع الخاص في الدانمارك وإسبانيا وفرنسا واليابان والبرتغال. وهي توفر ما يتجاوز نصف مناصب الشغل المأجورة في سائر البلدان تقريبا، ونسبة تفوق 70% في بلجيكا والدانمارك وإسبانيا واليونان وإيرلندا واليابان والبرتغال والسويد وفي سويسرا. وتعتبر فرنسا نفسها دون المستوى المطلوب بـ 2.300.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وذلك لإضافة طابع الحركية ومرونة أكبر لاقتصادها. وقد تم إنشاء 117.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال سنة 2000. وبمجموع 3.500.000 مؤسسة، ستبلغ فرنسا مستوى المكافحة لبريطانيا. ويبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبلدان الاتحاد الأوروبي 18 مليون، بينما بلغ هذا العدد 22 مليون مؤسسة في الولايات المتحدة الأمريكية.

بالنسبة للجزائر وفي ظل ظرف متأزم وتحولات اقتصادية واجتماعية التي تميز مجتمعنا، من الواضح أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تشكل عاملا حتميا للتكامل والتنويع الاقتصادي، كما يمكن أن تشكل المصدر الأساسي للشغل وعاملا جوهريا في ترقية الصادرات من المحروقات. وإضافة إلى ذلك، تشارك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، وهي تعتبر أداة فعالة للتوازن الجهوي واستقرار السكان. وبالفعل، جعلت منها الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة، عاملا أساسيا للسياسة التنموية في الشرق الأوسط ومكافحة البطالة. وفيما يخص هذه النقطة تبين بعض الدراسات أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تخلق مناصب شغل خمس مرات أكثر من الصناعات الكبرى بالنسبة لكل وحدة رأس مال مستثمرة.

إن الهدف من القانون الأخير حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يظهر أنه لتغطية الحاجات الوطنية، يجب إنشاء حوالي 600.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على المدى المتوسط في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. مما سيسمح بإنشاء حوالي 6 ملايين منصب شغل على مدى 10 سنوات. غير أن هذا الهدف الطموح يبقى مرهونا بتوفير عدد كبير من العوامل، غير متوفرة في معظمها. لكن هذا لا يمنع من استعراض بعض الإنجازات الهامة التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفتها الخلية الأساسية للاقتصاد الوطني :

أ. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية: إن ما يميز هيكل صادرات الجزائر هو سيطرة المحروقات (بنسبة 97%)، لكن وبعد الصدمة النفطية التي أصابت أسواق النفط العالمية، فقد انصب اهتمام السلطات العمومية في إيجاد بدائل للمحروقات وذلك من خلال البحث على تشجيع نشاطات ووضع برامج خاصة تحت من التصدير خارج قطاع المحروقات، وعلى اعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل حصة الأسد من القطاع الخاص؛ يمكننا أن نستعرض هنا بعض مؤشرات التنمية التي ساهم بها هذا القطاع خارج قطاع المحروقات:



سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول "دراسة حالة ولاية عين تموشنت"

الجدول (11): تطور صادرات وواردات الجزائر خارج قطاع المحروقات (مليون دولار أمريكي)

	2016	2015	2014	2013	2012	2010	2009
الواردات	46 727	34 668	58 580	54 852	50 376	40 212	39 294
الصادرات	28 883	51 702	62 886	65 917	71 866	56 665	45 194

Source : Données de l'ONS

إذن ومن خلال الجدول يتضح لنا أن كل من حجم الصادرات وواردات الجزائر هو في تزايد مستمر لكن ما يلاحظ أيضا هو الرصيد السلبي في الميزان التجاري الذي حققته الجزائر ابتداء من سنة 2015 (بنسبة عجز وصلت إلى حدود -17.844%) وهذا ما يثبت أن الاقتصاد الجزائري مازال في تبعية للعالم الخارجي بعيدا كل البعد عن إمكانية تحقيقه للاكتفاء الذاتي. ومن هنا نستنتج أن ضعف صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات مرده إلى ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصادرات.

ب. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين القيمة المضافة: حسب الدراسة التي قام بها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإنه في سنة 1994 بلغت القيمة المضافة للقطاع العام 617.4 مليار دج ممثلة ب 53.5% من إجمالي القيمة المضافة، بينما كانت في القطاع الخاص تقدر ب 358.1 مليار دج أي بنسبة 46.5% من إجمالي القيمة المضافة. لكن وابتداء من سنة 1998 انعكست نسبة مساهمة كل قطاع بحيث أصبح القطاع الخاص يساهم بنسبة 59.6% بينما القطاع العام لا يساهم سوى بنسبة 46.4%²¹. أما خلال العشرية الأخيرة فقد تأكد لنا الضعف الشديد على مستوى القطاع العام وذلك باعتبار أن نسبة مساهمته في تكوين القيمة المضافة قد وصلت إلى حدود 11.7% سنة 2011.

الجدول (12): مساهمة القطاع القانوني في تكوين القيمة المضافة خلال الفترة الممتدة من 2009-2014

الوحدة: مليار دج

	2014	2013	2012	2011	2010	2009
حصة القطاع العام من TVA	1187,93	893,24	793,38	923,34	827,53	816,8
حصة القطاع الخاص من TVA	7338,65	6741,19	5813,02	5 137,46	4 681,68	4162,02
مجموع	8 527	7 634	6 606	6 061	5 509	4 979

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا على:

Bulletin d'information Statistique N-18-19-20-21-22-2324-25-26-27, Edition 2011-2016, sur le site : www.mipi.dz

ج. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام PIB: بالنسبة لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام فقد لاحظنا بأن القطاع الخاص يساهم بنسبة تتراوح بين 80% بقيمة 3153,77 مليون دج سنة 2007 إلى 84.77% بقيمة 5 137,46 مليون دج سنة 2012. في حين أن القطاع العام لا يساهم سوى بنسبة متدنية لا تتجاوز 19,2% سنة 2007 بقيمة 749.86 مليون دج. والجدول الموالي يبين ذلك:



الجدول (13): مساهمة القطاع القانوني في تكوين الناتج الداخلي الخام PIB خلال فترة الممتدة من 2005-2012

الوحدة: مليار دج

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
793.38	923.34	827.53	816.8	760.92	749.86	704.05	651	حصة القطاع العام من PIB
5813.02	5,137.46	4,681.68	4162.02	3574.07	3153.77	2740.06	2364.5	حصة القطاع الخاص من PIB

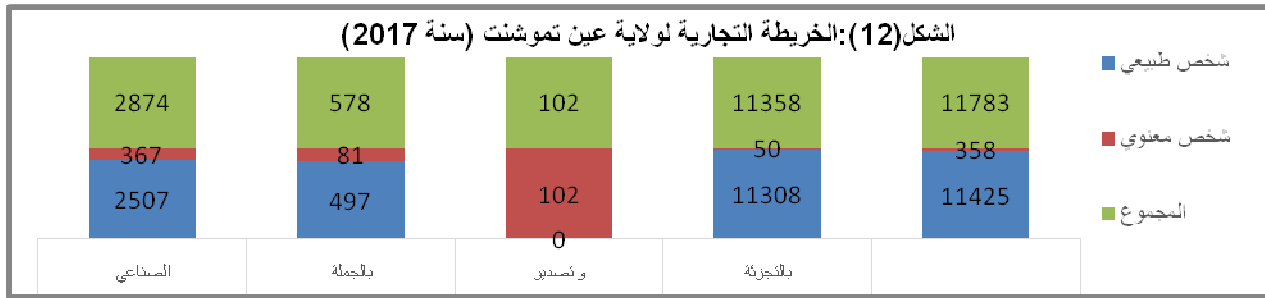
المصدر: من إعداد الباحثان استنادا على:

Bulletin d'information Statistique N-18-19-20-21-22-2324-25-26-27, Edition 2011-2016, sur le site : www.mipi.dz

ثالثا. دراسة حالة ولاية عين تموشنت:

1. لمحة حول الولاية:

أ. الخريطة التجارية للولاية: تحتوي البطاقة المحلية للتجار المقيدين في السجل التجاري عبر الولاية خلال سنة 2017 على مجموع 26625 متعامل اقتصادي ينشطون في مختلف قطاعات النشاط حسب الشكل الآتي:



المصدر: مديرية التجارة لولاية عين تموشنت، مصلحة ملاحظة السوق والإعلام الاقتصادي

ب. النسيج الاقتصادي: بالنسبة للنسيج الاقتصادي للولاية فهي تحتوي على عدة نشاطات مختلفة تمارسها مؤسسات صغيرة ومتوسطة كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول (14): النسيج الاقتصادي لولاية عين تموشنت (سنة 2017)

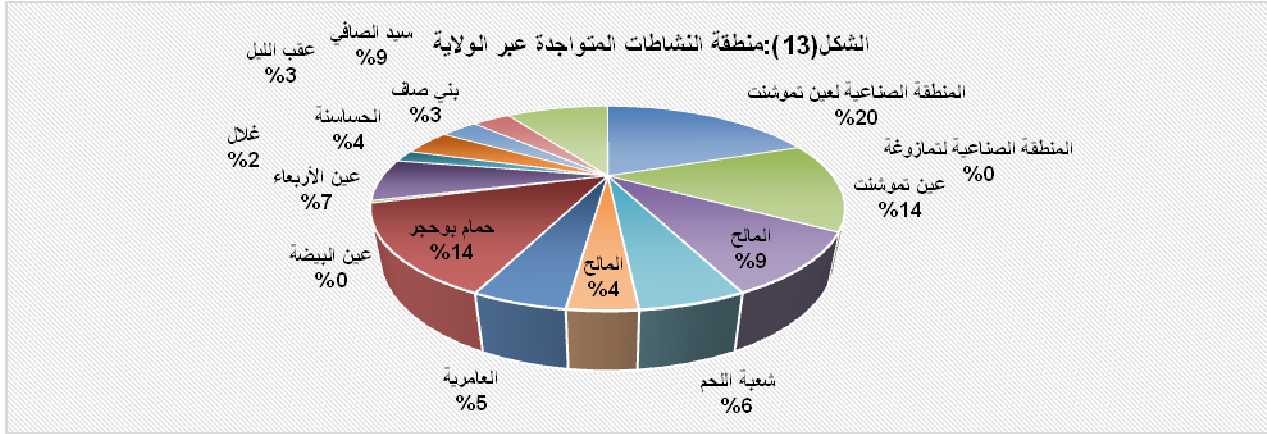
قطاع الإنتاج الغذائي		قطاع الإنتاج الغير الغذائي		المنشآت التجارية	
النشاط	العدد	النشاط	العدد	النشاط	العدد
مشتقات الحليب	04	إنتاج الإسمنت الرمادي	01	المسمكات	02
وحدات إنتاج الحليب المبستر وحليب البقر	05	إنتاج مواد التنظيف	03	مذابح اللحوم الحمراء	17
المشروبات الغير الغازية.	03	إنتاج الأجور	01	المذابح اللحوم البيضاء	39
المطاحن	07	تحويل الحديد والحرسانة	02		
إنتاج زيت الزيتون	03	إنتاج مواد التغليف UNIFEC	01		
مصبرات غذائية	03	دباغة الجلود LA TANERIE	01		
		تحويل الخشب SIMOB	01		
		صناعة القطران البترول SOPRETA	01		

المصدر: مديرية التجارة لولاية عين تموشنت، مصلحة ملاحظة السوق والإعلام الاقتصادي

إن هذا التطور والتنوع في النسيج الاقتصادي للولاية كان بفضل تدعيم الولاية بمنطقتين صناعيتين (Zone

industriel و13 منطقة للنشاطات (Zone d'activité) هي موزعة حسب الشكل المواليين :





ملاحظة: بالنسبة لبلدية عين تموشنت فهي تحتوي على 153 منطقة صناعية

المصدر: مديرية الصناعة و المناجم ،مصلحة الإحصائيات و الإعلام.

2. الآليات المرافقة والمدمجة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عين تموشنت:

لقد استفاد شباب ولاية عين تموشنت على غرار الولايات الأخرى من كافة الدعم المادي الذي توفره أجهزة دعم الشباب من خلال مرافقتهم وتأهيلهم لانجاز مؤسسات صغيرة ومتوسطة على اختلاف أشكالها ونشاطاتها، وعلى الرغم من تعدد هذه الأجهزة فقد ارتأينا أن نذكر فقط البعض منا ونخص بالذكر ما يلي:

أ. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

في إطار العروض التي تقدمها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ،فقد استفاد شباب ولاية عين تموشنت من عدد معتبر من المشاريع قدر بـ 5731 مشروع خلال الفترة الممتدة من سنة (2000-2016) أي بنسبة 5.147% من الحصة الإجمالية للمشاريع التي قدمتها الوكالة إلى 48 ولاية. وللتوضيح أكثر الجدول الموالي يبين ذلك بأكثر تفصيل:

الجدول (15): تطور عدد المشاريع التي استفادت منها ولاية عين تموشنت من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

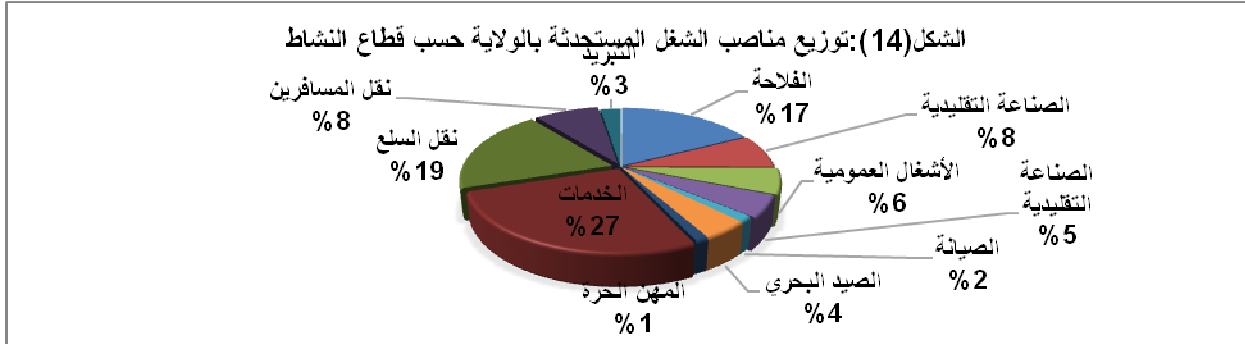
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الثلاثي الأول	26	22	37	40	23	29	17	14	12
الثلاثي الثاني	26	49	25	42	35	41	42	30	16
الثلاثي الثالث	60	52	22	23	28	25	19	27	11
الثلاثي الرابع	29	47	30	40	38	37	26	35	55
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
الثلاثي الأول	21	82	28	352	110	159	71	26	
الثلاثي الثاني	72	79	110	331	257	309	83	14	
الثلاثي الثالث	35	88	59	162	296	63	151	49	
الثلاثي الرابع	91	39	263	382	261	218	37	14	

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.



سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول "دراسة حالة ولاية عين تموشنت"

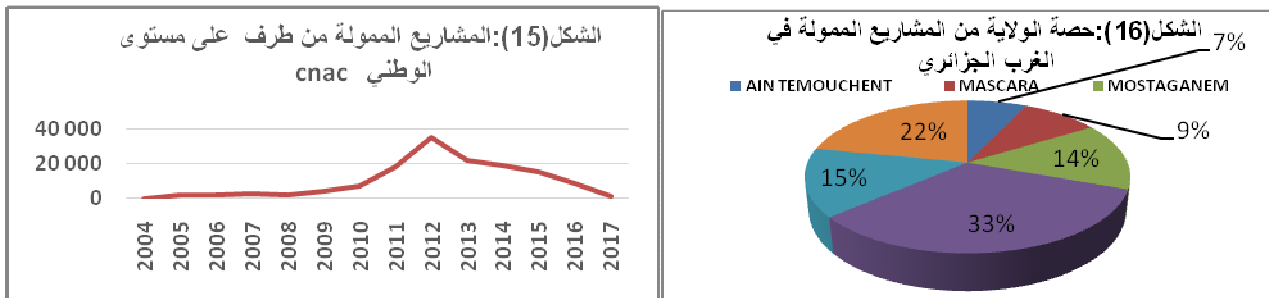
لقد ساهمت هذه المشاريع في خلق عدد معتبر من مناصب الشغل بالولاية قدر عددها بـ 14009 منصب شغل (خلال الفترة الممتدة من 2000-2016)، هذه المناصب هي موزعة حسب النشاطات الاقتصادية كما يلي:



المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

من خلال الشكل يتضح لنا أن الحصة الأكبر من التوظيف تعود بالأساس إلى قطاع الخدمات بنسبة 27% حيث قدر عدد مناصب الشغل التي خلقها هذا القطاع بـ 3765 منصب، ثم يليها قطاع النقل وبالأخص نقل السلع بنسبة 19% بعدد إجمالي من مناصب الشغل يقدر بـ 2705 منصب، ثم قطاع الفلاحة بنسبة 17% حيث وفر هذا القطاع 2435 منصب، أما باقي القطاعات والنشاطات فهي تساهم بنسب محتشمة في التوظيف تتراوح قيمتها ما بين 01% و 08%.

ب. جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNA: في إطار العروض التي يقدمها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فقد استفادت ولاية عين تموشنت من عدد معتبر من المشاريع قدر عددها بـ 2345 مشروع خلال الفترة الممتدة من سنة 2004-2017، مع العلم أن الولاية قد حصلت خلال سنة 2012 على أكبر حصة من المشاريع قدر عددها بـ 671 مشروع، بالنسبة لتوزيع المشاريع حسب القطاع فقد لاحظنا أن 46% من المشاريع هي موجهة لقطاع النقل، 25% من المشاريع هي موجهة لقطاع الخدمات، 06% من المشاريع التي استفادت منها الولاية هي موجهة لقطاع الفلاحة، أما باقي القطاعات فحصة لا تتعدى نسبة 03%. ومن جهة أخرى ونظرا لصغر حجم الولاية فقد بلغت حصة الولاية إلى إجمالي المشاريع الممولة بالغرب الجزائري بـ 07%. وللتوضيح أكثر الشكل الموالي يبين ذلك بأكثر تفصيل:

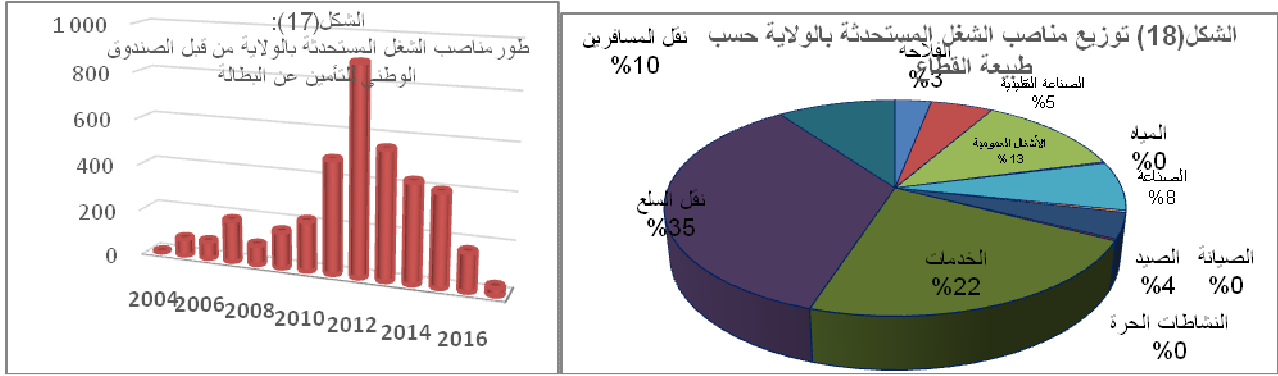


المصدر: جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

بفضل المشاريع التي استفادت منها الولاية والتي كان لها الأثر الإيجابي على قطاع التشغيل من خلال استحداث 3735 منصب شغل منها 888 منصب شغل سنة 2012. أما بالنسبة لتوزيع هذه المناصب حسب القطاعات فقد كانت الحصة الأكبر لقطاع النقل باستقطابه لـ 1311 منصب شغل وقطاع الخدمات بـ 833 منصب.



سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول "دراسة حالة ولاية عين تموشنت"



المصدر: جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

ج. دور صندوق ضمان قروض الاستثمارات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية عين تموشنت (FGAR): خلال سنة 2016 وصل عدد المشاريع الممولة من قبل هذا الصندوق إلى 1672 مشروع ، وهو ما سمح بخلق عدد مهم من وظائف الشغل وصل عددها إلى 57015. بالنسبة لولاية عين تموشنت فقد استفادت من 11 مشروع ، أما مبلغ الضمان فقد قدر **353 174 731** وهو ما سمح باستحداث عدد معتبر من مناصب الشغل وصل عددها إلى 368 منصب ، مع العلم أن الولاية لم تستفد سنة 2010 سوى من مشروعين فقط بقيمة ضمان لم تتعدى **10 228 950** دج وهو ما سمح بتوليد عدد محتشم من مناصب الشغل لم يتعدى 74 منصب . والجدول الموالي يبين ذلك بأكثر تفصيل:

الجدول (16): حصيلة صندوق ضمان قروض الاستثمارات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية عين تموشنت (FGAR):

عدد المشاريع	مبلغ الضمان	عدد مناصب الشغل المستحدثة
2010	87 520 139	74
2013	87 520 139	105
2014	237 520 139	175
2016	353 174 731	368

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا على:

Bulletin d'information Statistique N-18-19-20-21-22-2324-25-26-27, Edition 2011-2016, sur le site : www.mipi.dz

إن أغلبية المشاريع المضمونة من طرف هذا الصندوق هي مشاريع جديدة (في النشأة) بمعدل 60% من المجموع الكلي للمشاريع المضمونة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتجدر الإشارة إلى أن 52% من المشاريع المضمونة منذ أفريل 2004 هي في جهة الوسط. في حين المرتبة الثانية هي من نصيب الجهة الشرقية بنسبة تقدر ب 28% من المجموع الكلي للمشاريع المضمونة. ومن جهة أخرى تقيمن ولاية الجزائر بنسبة 29% من مجموع المشاريع المضمونة .

3. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عين تموشنت

أ. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية: على الرغم من غياب إحصائيات موثوقة لجرد المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر بصفة عامة وعلى مستوى ولاية عين تموشنت بصفة خاصة (وذلك نتيجة التناقض في المعطيات الإحصائية ، عدم التزام المتعاملين الاقتصاديين بملاء البطاقة التقنية الخاصة بالمؤسسة إلى جانب نقائص أنظمة التسجيل والمتابعة على المستويين القانوني والجبايئي). وعموما تشير المعطيات المقدمة في هذا المجال إلى وجود عدد هام من المؤسسات بكل الأحجام، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول "دراسة حالة ولاية عين تموشنت"

الصغرى و المتوسطة بحيث قدر عددها بحوالي 6059 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2016 مع العلم أن عددها لم يكن يتجاوز 2 195 سنة 2002 أي بزيادة تقدر بـ 3864 مؤسسة. لكن وفي المقابل فقد بلغ عدد المؤسسات التي توقفت عن نشاطها من 14 إلى 19 مؤسسة (أي بنسبة 05% من معدل الزيادة السنوية لهذه المؤسسات)، كما بلغ عدد المؤسسات التي تم إعادة تنشيطها بحوالي 30 مؤسسة. وللتوضيح أكثر الجدول الموالي يبين ذلك :

الجدول(17):تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عين تموشنت خلال الفترة الممتدة من سنة 2002-2014

المجموع	الفارق	إعادة تنشيطها	توقف	المؤسسات التي تم إنشاؤها	
2 195	-	-	-	-	2002
2409	210	30	14	226	2003
3 924	-	-	-	-	2009
4 186	262	11	14	295	2010
4 332	-	-	-	-	2011
4 544	212	25	64	251	2012
4680	136	21	19	134	3013
5141	334	30	16	320	2014

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا على: بيانات مديرية البرمجة والتخطيط ومديرية الصناعة و المناجم

إضافة إلى الزيادة المعتبرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد قدر عدد المشاريع الخاصة بهذه المؤسسات خلال سنة 2017 بـ 109 مشروع منها:

• 21 مشروع هو في طور الإنجاز.

• 07 مشاريع هي في حالة إعادة تنشيط.

• 43 مشروع هو في حالة توقف عن النشاط.

• 37 مشروع لم يباشر نشاطاته بعد.

أما فيما يخص مؤشر التركيز فقد لاحظنا أن الولاية قد حققت معدلات معتبرة خلال العشرية الأخيرة بمعدل 12.24% سنة 2012. لكن وخلافا لذلك فقد شهدت السنوات القليلة الماضية انخفاضا في هذا المعدل بأكثر من 04 نقاط من خلال تحقيقها لمعدل 08% سنة 2016. وللتوضيح أكثر الجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول(18): مؤشر التركيز الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة عبر الولاية

عدد م ص م	عدد السكان	معدل التركيز	
4544	371239	12,24	2012
4680	4 83870	10,90	2013
5141	726180	7,08	2014
6059	726180	08	2016

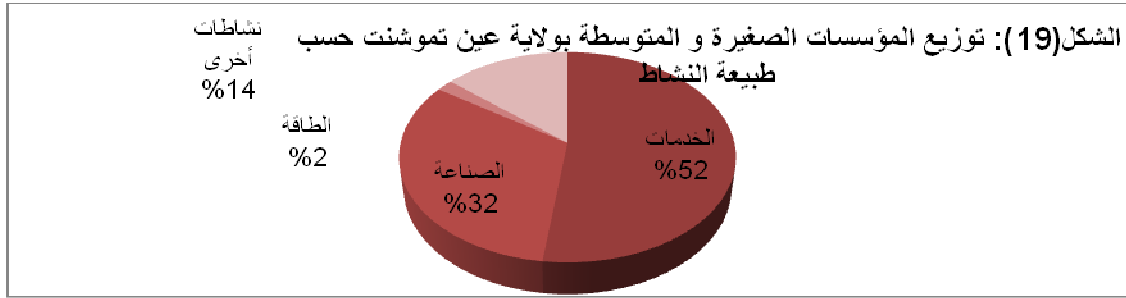
المصدر: من إعداد الباحثان استنادا على:

Bulletin d'information Statistique N-18-19-20-21-22-2324-25-26-27, Edition 2011-2016, sur le site : www.mipi.dz



ب. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط: بالنسبة لتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حسب طبيعة النشاط فقد لاحظنا أنها موزعة كما يلي:



المصدر: مديرية الصناعة و المناجم، مصلحة الإحصائيات و الإعلام.

من خلال القراءة الأولية للشكل السابق يتضح لنا مدى تركز نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقطاعين أساسيين هما قطاع الخدمات وقطاع الصناعة .

- بالنسبة لقطاع الخدمات :يمارس هذا النشاط عدد معتبر من المؤسسات التي قارب عددها 264 مؤسسة ، فنشاطاتها تنحصر فيما يلي: النقل والمواصلات، مؤسسات مالية، خدمات للمرافق الجماعية، الفنادق والإطعام... الخ.
 - أما بالنسبة للصناعة (التحويلية): والتي تمثل 32% (أي أكثر من 162 مؤسسة) فنشاطاتها هي متعددة أيضا تشمل: الصناعة الغذائية، صناعة الحديد والصلب، مواد البناء، صناعة الكيمياء، مواد البلاستيك والمطاط، الصناعة الغذائية، صناعة النسيج، صناعة الخشب والورق، صناعة الجلد... الخ.
 - أما بالنسبة للمحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المتصلة: بالنسبة لعدد المؤسسات التي تمارس هذه النشاطات فقد قدر عددها بـ أكثر من 82 مؤسسة، أما نشاطاتها فهي تتمثل في: المياه والطاقة، خدمات الأشغال البترولية، المناجم والمحاجر... الخ.
- ج. وزن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد -اقتصاد الولاية: إذن وكما أشرنا سابقا فقد عرفت الولاية انتعاشا في مختلف نشاطاتها بفضل إنشاء عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن وحتى نتعرف على حجم الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات فقد ارتأينا البحث في عينة من المؤسسات التي تغطي احتياجات سوقين أساسيين هما: المؤسسات التي تنشط بسوق القمح اللين، المؤسسات التي تنشط بسوق الحليب، وفيما يلي سوف نبين دور هذه المؤسسات في تغطية احتياجات هذه الأسواق على مستوى الولاية:

متابعة سوق القمح اللين : من خلال متابعة عملية تموين سوق الولاية بمادة القمح اللين خلال الفترة الممتدة من 2017/01/01 إلى غاية 2017/06/30، فقد لاحظنا وفرة في هذه المادة حيث غطت بشكل واسع احتياجات مطاحن الولاية وبالتالي لم يسجل أي نقص في مادة الدقيق وكذا الخبز، الكمية المستلمة من طرف مطاحن الولاية بلغت 299717.20 قنطار من القمح اللين وإنتاج ما يعادل 215671.15 قنطار من الفريضة موزعة حسب الجدول الآتي:



الجدول(19):تطور إنتاج مادة الفريضة حسب وحدات الإنتاج سنة 2017
وحدة القياس: القنطار

المطاحن	إنتاج مادة الفريضة	التموين مادة القمح اللين
الحاج بلال	16065	22950
فريدين دور	39433.30	54800
عين الأربعة	49005.75	67186.60
نيتري ميكا	47860.60	72280.80
مختار العمدة	11055.50	15794.80
« fer a cheval »	29717	35844
الحمامات	22534	30861
المجموع	215671.15	299717.20

المصدر: مديرية التجارة، مصلحة الإعلام الاقتصادي و ملاحظة السوق

متابعة سوق الحليب المبستر: لقد شهد سوق الحليب خلال الفترة الممتدة من 2017/01/01 إلى غاية 2017/05/31 وفرة في الإنتاج، بحيث بلغت الكمية المنتجة حوالي 3 329 878 لتر، كما أننا لم نسجل أي اختلال من حيث التموين بمادة الحليب المبستر وذلك راجع إلى التوزيع المنتظم لحصص مسحوق الحليب من طرف الديوان الوطني للحليب (ONIL) والتي بلغت 356.2 طن، بالإضافة إلى اعتماد على بعض المنتجين اللذين ينشطون خارج الولاية بكمية تقدر بحوالي 610.000 لتر شهريا.

الجدول(20):تطور إنتاج مادة الحليب حسب وحدات الإنتاج سنة 2017

التسمية الاجتماعية	القدرة النظرية اليومية (لتر)	إنتاج الحليب المبستر (لتر)	حصة مسحوق الحليب (طن)	إنتاج الحليب البقر (لتر)
ملبنة خبزي وأولاده - عين الأربعة -	10000	1281450	128	438533
ملبنة هارون- عين الكيحل -	20000	770790	80	00
ملبنة بوشارب - واد الصباح -	20000	00	00	5929047
ملبنة سيدي سعيد- عين تموشنت-	10000	1277638	148.2	2531244
المجموع	60000	3 329 878	356.2	8 898 824

المصدر: مديرية التجارة، مصلحة الإعلام الاقتصادي و ملاحظة السوق

إذن ومن خلال هذه الأرقام يتضح لنا جليا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهذا المجال تساهم وبشكل كبير في تلبية احتياجات الولاية، لكن ومع هذا هناك جملة من النقائص التي نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع عدد المؤسسات التي توقفت عن نشاطها نتيجة القيود والعراقيل التي تعرفها هذه المؤسسات من قبل عدة جهات.

- نقص مستوى المرافقة لهذه المؤسسات بحيث نجد عدد كبير من المؤسسات مجبرة على دفع مبالغ كبيرة

كضرائب (تتعدى قيمتها 100000 دج) نتيجة عدم تقديمها لميزانياتها السنوية في آجالها المحددة (Les compte

sociaux) لدى مصالح الضرائب والفرع الوطني للسجل التجاري، بل أن هذه الإجراءات يعرضها إلى وضعها ضمن

القائمة السوداء (كمعاملين اقتصاديين غشاشين Fraudeur) وذلك طبقا لتوصيات الوزارة لسنة 2017.



سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول "دراسة حالة ولاية عين تموشنت"

تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببعض النشاطات (كالصناعة والخدمات) مما أدى إلى وجود نقائص عديدة على مستوى أغلب النشاطات (خاصة المواد غذائية، المواد الفلاحية... الخ)

رابعاً. الضغوط التي تعترض نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تطويرها :

1. الضغوط الجارية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها : إن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت البلاد خلال السنوات الماضية بنمو إجمالي ضعيف ومشاكل اجتماعية عميقة، أدت إلى عرقلة وتراجع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تراجع نشاط مؤسسات القطاع العمومي باعتباره موجه للعديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ساهم في هذا الركود وقد تأثر الظرف الاقتصادي العالمي بتحويلات عميقة كان لها تأثير جذري على أنظمة الإنتاج والتوزيع في جميع القطاعات. ويضاف إلى هذه الصعوبات سلوكيات الإدارات والمستخدمين الاقتصاديين المتسببين في الغش والتهرب الجبائي. وعند إنشاء مؤسسة، تبين الخبرة أن دعم الزبائن والمومنين والبنوك هي عوامل هامة. ومن الواضح أن المؤسسات العمومية الاقتصادية واصلت نشاطها بعد أن تم التنازل عنها لصالح العمال بفضل هذا الدعم. غير أن الشباب الذين انشأوا هذه المؤسسات لم يحظوا بدعم هؤلاء الفاعلين.

وحسب بعض الآراء، تواصل الجزائر السير في ظل واقعين متناقضين هما : أحدهم منبثق من خطاب رسمي والقائم على قرارات كبرى تشجع الاستثمار بوضوح، بما في ذلك القطاعات المغلقة إلى حد الآن، والواقع الثاني يعكس واقع ممارسات مليئة بالصعوبات، تثبط عزم أقوى الإرادات. وبعبارة أخرى، أصبحت هياكل الدولة تعيق الدولة نفسها في تحسيد إرادتها، غير أن هذه الظاهرة المعروفة والمتساحمة في بعض الحالات، والتي يطلق عليها اسم البيروقراطية قد بلغت مستويات خطيرة.

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك : تبعية كبيرة من جهة، وحذر مفرط في الالتزام من جهة أخرى، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجبرة للجوء إلى البنوك بسبب نقص مواردها غير أن البنوك تبتعد عن زبائنها في كثير من الأحيان بسبب هشاشة هذه المؤسسات. وقد أصبحت هذه الوضعية لا تطاق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات نسب النمو العالية، التي أصبحت مجبرة على التخفيض من استثماراتها، ومستويات الشغل بها، وجميع المشاريع على المدى الطويل. لذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البنوك مصدرا للصعوبات.

إشكالية الاستثمار في الجزائر : بصفة عامة، لم تبلغ الاستثمارات المباشرة الأجنبية أو التي تدرج ضمن الشراكة النتائج المرجوة، بالقيمة المطلقة أو النسبية. وتبقى هذه المسألة محل العديد من النقاشات والجدل. ورغم أن السوق الجزائرية محفزة لفرص الاستثمار، إلا أن عدم استقرار الإطار القانوني والتنظيمي لا يحث إلا الأجانب ولا الجزائريين على المجازفة والاستثمار. مع العلم أن الادخار الوطني غير كاف لتمويل الاستثمار، والادخار الأجنبي الذي يكون في شكل مساعدات وقروض أصبح نادراً أكثر فأكثر، وبالتالي أصبحت الموارد المالية للمؤسسات وخاصة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نادرة. وعلى الصعيد الاقتصادي، تجدر الإشارة إلى غياب تناسق في الميادين الاقتصادية. وعلى الصعيد المالي، إذا اعتمد الاستثمار على المديونية الخارجية، فإن أهمية الادخار المحصل عليه يتوقف على تطوير الشبكات البنكية والمالية وكذا الآليات الداخلية لتخصيص الموارد. وبهذا الصدد فإن الافتقار إلى الوسائل وآليات تمويل الاستثمار يثير الحيرة.

المسألة الخاصة المتعلقة بالعقار الصناعي : أما في ميدان العقار، لم يسمح تحرير العقار الذي شرع فيه منذ عدة سنوات برفع الحواجز، حيث يبقى العقار قطاعاً معقداً، تسيره العديد من النصوص والعديد من المتدخلين دون أن تكون لهم السلطة الفعلية لاتخاذ القرار. وبالفعل، يبقى العقار رهين العديد من المؤسسات والهيئات التي تزايدت مع مرور الزمن. ويجد المستثمر نفسه أمام العديد من الهيئات "22".

ضعف تنافسية المؤسسات :



- انعدام الثقة تجاه المؤسسة.
- عدم مشاركة المؤسسة بالشكل الكاف في إعداد السياسات الاقتصادية.
- الصعوبات والتأخير في الحصول على العديد من الوثائق الإدارية.
- التعتيم والصعوبات في منح العقار الصناعي.
- محدودية طريقة الإدارة الحالية للمناطق الصناعية.
- الفشل أو عدم فعالية تدابير وآليات المرافقة من أجل تطوير جوهري للمؤسسات وتحسين قدرتها التنافسية.
- المشتريات العامة لا تستفيد منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا قليلا.
- ثقل جهاز تسيير التجارة الخارجية.
- التمويل**
- عدم كفاية العرض التمويلي.
- جمود القواعد الاحترازية وتثبيط الإجراءات الإدارية.
- الجباية: العبء الضريبي الثقيل الذي يقع حصريا على المساهمين الوحيدين (المؤسسات والعمال) لا يشجع الشفافية على الائتمان). إضافة إلى بطئ الإجراءات الضريبية.
- 2- **بعض المحاور الإستراتيجية لتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة :** فإن جميع الأطراف الفاعلة (الحكومة والمؤسسات والإدارة) يجب أن يعملوا مجتمعين لمواجهة التحديات الحالية. وبالتالي فرهان نجاح النموذج الجديد للنمو يتطلب تنفيذ نموذج جديد من التعاون بين الدولة ومؤسسات تتركز على المحاور التالية "23" :
- التمويل:** تعد مسألة التمويل، في كل زمان، في قلب إشكالية تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة. وبالنسبة للجزائر تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة عراقيل في الاستفادة من التمويل خاصة بسبب نسب الفوائد المرتفعة ونقص الأموال الخاصة ونقص الضمانات ومشاكل السيولة. وعليه سيكون من الأفضل أن تتدخل المنظومة المصرفية أكثر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وستعمل المنظومة على أن:
- تطوير البنوك للآليات الملائمة للاحتياجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ميدان الهندسة المالية.
- أخذ سياسات التمويل بعين الاعتبار نقائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بالضمانات.
- تشجيع تعدد المؤسسات المالية ذات رأس مال الخطر من خلال إجراءات جبائية مخفزة.
- إمكانية إلغاء مركزية قرارات منح القروض، بالنظر إلى الحد الأقصى للقروض التي تمنحها البنوك على مستوى شبكتها (وحدات فرعية، وكالات).
- الجباية:** فمن ناحية تعبئة الموارد المالية فإن الدولة بإمكانها بواسطة إجراءات جبائية مخفزة وملائمة، أن تشجع تنمية شركات استثمار جهوية مختلطة أو خاصة تتمتع بقانون خاص يسمح لها بجمع الادخار المحلي وباستثماره في عين المكان.
- إضافة إلى الإعفاء الضريبي من الدخل المستثمر مرة ثانية والاقتطاع المتسارع بهدف العصرية، هناك نماذج أخرى تجعل من الضريبة أداة ترشيد وبعث التنمية. ومن بين هذه النماذج يمكن ذكر :
- الإعفاء الذي يمكن مرافقته مع الدعم المالي والإعانات.



سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول "دراسة حالة ولاية عين تموشنت"

- بعض الإجراءات الجبائية، كإعفاء من الضريبة العقارية، التي يمكن تطبيقها على بعض النشاطات المحددة أو مناطق الانتشار.
- التخفيف الضريبي لصالح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في قطاعات التكنولوجيات المتقدمة أو المنتجة للسلع التي تدخل ضمن الإنتاج المعقد والنادر.
-  **القدرة التنافسية للمؤسسات:** ومن جهة أخرى، ومن ناحية مزايا المحيط التنافسي، بينت التجربة عبر العالم بأن المنافسة لا تمارس فقط بواسطة عوامل اقتصادية، وإن الإدارة المرنة والإسراع في معالجة الملفات الجمركية والمصرفية وخدمات الدعم ذات النوعية ومنظومة تربوية ناجعة تعد كلها مصادر أكيدة لمنافسة دولية.

الخاتمة:

لقد بلغ نموذج اقتصاد الريع حدوده وأصبح يهدد النموذج الاجتماعي الجزائري ونمساك الأمة. إذن فالانتقال إلى نموذج جديد للنمو على أساس المؤسسات التي يقع على عاتقها. لمواجهة التحدي المتمثل في تنويع الاقتصاد أصبح أمرا ضروريا أكثر من أي وقت مضى مع تحسین القدرة التنافسية لاندماجها في سلاسل القيم العالمية. مما يساعد في الحفاظ على نموذجنا الاجتماعي. ومن المهم أن نؤكد هنا على ضرورة تعزيز دور الخدمات التي يمكن أن تكون مصدرا رئيسيا من فرص العمل. لمواجهة تحدي تنويع الاقتصاد.

غير أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة وعلى الرغم من أنها تتوفر على قدرات هائلة للنمو والتنمية فهي تبقى ضعيفة (خاصة العمومية منها) و ذلك في غياب الأشكال الملائمة للدعم والترقية من طرف السلطات العمومية. وبالأخص، فإن ممارسات التجارة غير الرسمية والمضاربة تعتبر، مصدر منافسة غير مشروعة وعاملا يهدد اقتصاد السوق الناشئ، مما يعرقل كل مقارنة اقتصادية إيجابية وبناءة حتى أنه يعتبر بعضهم أن عمل الاستثمار يعد عملا انتحاريا.

المراجع:

1. www.ansej.org.dz
2. بن يعقوب طاهر غمهي آمال: تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم الشباب، مدخلية مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول انعكاسات الاستثمارات العمومية على التشغيل، جامعة سطيف، مارس 2013، ص 07
3. لخلف حسنة، مراد زماي، جهاز دعم تشغيل الشباب آلية لغرس ثقافة المقاول عند الشباب، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 11، نوفمبر 2011، ص 43.
4. Evaluation des activités de l'ads (période 1998-2008), ouvrage précité, p7.
5. أحمد نعيبي، الوظيفة الاجتماعية للنقابات في الميزانية العامة حالة الجزائر (1963-2007)، ص 115
6. جريدة الخبر، صادرة بتاريخ 28 مارس 2012، عدد 6668، ص 04
7. Gouvernement Algérien, Algérie 2ème Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le 2009-2006
8. développement, septembre 2010, P 33.
9. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي: حول مشروع أجهزة الشغل في الجزائر، الدورة العامة العشرون، جوان 2002، ص 93
10. فعاليات الاجتماع التقييمي التنسيقي لإنجازات مديريات النشاط الاجتماعي، وزارة التشغيل والتضامن الوطني، الجزائر، 8/9 سبتمبر 2002، ص 14
11. مغني ناصر، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 6.
12. مجلة رسالة الوكالة، تصدر عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد 05، 2008.
13. خالد رجم، تقييم برامج دعم المشاريع المقاولاتية للوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06 جوان 2017، ص 79.



14. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 01 - 04 - المؤرخ في 03 جانفي 2004 ، المعدل و المتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188 - 94 المؤرخ في 06 جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، العدد 03، الج 1 زئر، 2004، ص 05
15. www.cnac.dz
16. المرسوم التنفيذي رقم 12/93 الصادر في 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات ،أنظر الجريدة الرسمية رقم 64، الصادرة في 10 أكتوبر 1993.
17. -لوكادير مالحه، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في القانون ،تخصص قانون التنمية الوطنية، جامعة مولود معمري، 2012، ص 45.
18. العايب ياسين ،دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 01-2014، ص 40.
19. بن عبد الفتاح دهمان وآخرون ، إستراتيجية الجزائر في علاج البطالة، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد السادس - ديسمبر 2016، ص 209.
20. عبد القادر رقرق ،متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ،جامعة وهران ، 2009-2010، ص 108.
21. عبد القادر نويبات، أ عبد الوهاب جباري، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني، ورقة مقدمة من الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 15 - 368. ديسمبر 2004 ، سعيدة ، ص 367 .
22. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي :حول مشروع أجهزة الشغل في الجزائر ،الدورة العامة العشرون ،جوان 2002، ص 95.
23. التقرير الخاص ببرنامج الإصلاحات الاقتصادية لفائدة المؤسسة (PREE)، أبريل 2017، ص 06.

